الموازنة العامة بين الدستور والواقع

المناقشات في الذاكرة لعام ١٩٦٤

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

(*) صدرت الموازنة بمرسوم إشتراعي عدد ١٥٣٠١ تاريخ ٥ شباط ١٩٦٤.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الدور التشريعي العاشر ـ العقد الاستثنائي الأول لسنة ١٩٦٤

الجلسة الثانية

المنعقدة في الساعة الثانية عشرة ظهر يوم الثلاثاء الواقع في الثامن والعشرين من كانون الثاني ١٩٦٤

المواضيع المبحوثة:

١ ـ مناقشة مشروع موازنة ١٩٦٤ بصورة عامة.

عقد مجلس النواب جلسته الثانية من العقد الاستثنائي الأول سنة ١٩٦٤ في الساعة الثانية عشرة ظهر يوم الثلاثاء الواقع في الثامن والعشرين من كانون الثاني ١٩٦٤ برئاسة دولة الرئيس السيد صبري حمادة.

تغيب السادة: عدنان الحكيم، سورين خان أميريان، صائب سلام، عبد الله المشنوق، نهاد بويز، بهيج تقي الدين، خليل الخوري، كميل شمعون، سالم عبد النور، كميل عقل، سليمان العلي، يوسف كرم، يوسف سالم، معروف سعد، إبراهيم العبد الله، سليمان عرب ومخايل الدبس.

وتمثلت الحكومة بالسادة: دولة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي وأصحاب المعالي الوزراء: فؤاد بطرس، بيار الجميل، ورينه معوض.

الرئيس: افتتحت الجلسة،

حضرات النواب المحترمين، لقد افتقدت يد المنون ركناً من أركان البلاد وكان نائباً في هذا المجلس المرحوم عمر بك بيهم، لذلك فإنني أعلن دقيقة صمت حداداً عن روحه.

فوقف المجلس دقيقة صمت حداداً

الرئيس: استؤنفت الجلسة،

يتلى تقرير مقرر لجنة المالية والموازنة

فتلي التقرير التالي:

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

تقرير مقرر اللجنة المالية عن مشروع موازنة ١٩٦٤ (قسم النفقات)

حضرة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

بموجب المرسوم رقم ١٣٩٥٦ المؤرخ في ٢٧ أيلول سنة ١٩٦٣ أحالت الحكومة مشروع موازنة ١٩٦٤ إلى مجلس النواب وهو يحتوي على الموازنة العامة وأربع موازنات عائدة للهاتف واليانصيب الوطني ومكتب القمح والجامعة اللبنانية وقد درست اللجنة المالية هذه الموازنات بحضور ممثل وزارة المالية وممثلي مختلف الوزارات والإدارات ذات الاختصاص فاتضح بعد الدرس ما ترون ملخصاً له فيما يلي:

في الشكل:

من حيث التبويب لم يختلف هذا المشروع عن ميزانية السنة السابقة فالموازنة وملحقاتها تحتوي على مجموعة من الجداول المتضمنة اعتمادات العام الماضي بمواجهة الاعتمادات المقترحة لعام ١٩٦٤ مع بيانات تفصيلية للزيادة والنقص وأسبابها وتتضمن بنفس الوقت لمحة عن موازنات المصالح المستقلة ولكنها لا تحتوي على مقادير السلفات المعطاة من الخزينة والقروض المكفولة من قبل الدولة تجاه مؤسسة الإصدار.

في الأساس:

من حيث التقديرات فإنها مبنية على متوسط واردات ١٩٦٠ و١٩٦١ وعلى تحصيلات ١٩٦٢ وعلى هذا الأساس بلغت تقديرات عام ١٩٦٤:

٤٧٦٤٠٠٠٠٠ ل.ل. للموازنة العامة (الأجزاء الأربعة)

٢٤٤٥٥٠٠٠ ل.ل. لموازنة مديرية الهاتف العامة

١٣٠٥٠٠٠٠ ل.ل. لموازنة مديرية اليانصيب الوطني

٢٨٢٥٠٠٠ ل.ل. لموازنة مكتب القمح

٤٩٠٨٠٠٠ ل.ل. لموازنة الجامعة اللبنانية

وهنا أترك لرئيس اللجنة المالية الأستاذ جوزيف شادر أن يتحدث إليكم بتقرير خاص عن أوضاع الواردات، وسأتولى فيما يلي بحث أوضاع النفقات الواردة بهذه الموازنات.

تطور الميزانية:

لقد ازدادت أرقام الموازنة في خلال العشر سنوات الأخيرة على الوجه التالي:

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

السنة	ليرة لبنانية
١٩٥٤	١٢٣٤٠٠٠٠٠
١٩٥٥	١٣٧٥٠٠٠٠٠
١٩٥٦	١٥١٥٠٠٠٠٠
١٩٥٧	١٧٠٠٠٠٠٠٠
١٩٥٨	١٩٤١٦٥٠٠٠
١٩٥٩	٢٠٦٠٠٠٠٠٠
١٩٦٠	٢٢٢٢٣٥٠٠٠
١٩٦١	٢٧٣٨٠٠٠٠٠
١٩٦٢	٣٦٨٢٠٠٠٠٠ (بدون الموازنات الملحقة)
١٩٦٣	٤٣٣٩٠٠٠٠٠ (بدون الموازنات الملحقة)
١٩٦٤	٤٧٦٤٠٠٠٠٠ (بدون الموازنات الملحقة)

تطور النفقات الفعلية في خلال العشر سنوات الأخيرة على الوجه التالي:

السنة	ليرة لينانية
١٩٥٢	٨٨٥٠٩٨٥١
١٩٥٣	٩٦٣٢٧٤٢٧
١٩٥٤	١١١١٨١٩٦٩
١٩٥٥	١٣٢٣٧٦٩٦٥
١٩٥٦	١٦١٣٤٨٠٢٤
١٩٥٧	١٩٢٤٦٦١٣٧
١٩٥٨	١٨١٦٢٢٣٣٨
١٩٥٩	١٩٨٥٧١٢٩٦

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

١٩٦٠	٢٤٣٠٨٧٧٥٣
١٩٦١	٢٦٩٢٦٠٣٠٦
١٩٦٢	٤١٥٢٧٨١٢١

وفي أثناء قيام اللجنة بدرس مشروع الموازنة صدر قانون المحاسبة الجديد وتم نشره بالمرسوم رقم ١٤٩٦٩ المؤرخ في ٣٠ كانون الأول سنة ١٩٦٣ فكان لا بد للجنة من تطبيق أحكامه على الموازنة وانسجاماً مع أحكامه أدخلت على المشروع التصحيحات الآيتية:

أصبحت الأجزاء ثلاثة بدلاً من أربعة إذ أن الجزء الثالث الذي كان مخصصاً لوزارة الدفاع أدمج في الجزئين الأول والثاني وأصبحت اعتمادات المشاريع الواردة في الجزء الرابع تحمل اسم الجزء الثالث.

وبمقتضى أحكام القانون المذكور يتوجب وضع اعتمادات «للرديات» أي للأموال المستوفاة خطأ والتي يجب ردها لذوي العلاقة وكذلك وجب وضع اعتماداً لتسديد الأحكام القضائية والمصالحات. وبناء على ما تقدم وضعت اللجنة مليوني ليرة للرديات وثلاثة ملايين ليرة للأحكام القضائية والمصالحات. وأضافت علاوة عن ذلك مبلغ أربعة ملايين وستماية ألف ليرة لبنانية لمخصصات السجن الحديث استناداً إلى القانون الصادر بالمرسوم رقم ١٢١١٦ المؤرخ في ٢٢/ ٢/ ١٩٦٣ الذي قضى بمادته الرابعة بإجازة عقد نفقة قدرها تسعة ملايين وأربعمائة ألف ليرة لبنانية للسجن الحديث أرصد منها في موازنة ١٩٦٣ مبلغ أربعة ملايين وثمانمائة ألف ليرة فكان لا بد من تخصيص الباقي في سنة ١٩٦٤ ووضعت التغطية اللازمة لهذه الاعتمادات في باب الواردات.

وبهذه الزيادات بلغت أرقام الموازنة العامة في الأجزاء الثلاثة

الأول ٢٩٣٩١٤٩٠٠ ل.ل.

الثاني ١١٢٠٨٥١٠٠ ل.ل.

الثالث ٨٠٠٠٠٠٠٠ ل.ل.

فيكون مجموع الموازنة العامة لسنة ١٩٦٤ مبلغ/ ٤٨٦/ مليون ليرة لبنانية بزيادة تسعة ملايين وستمائة ألف ليرة لبنانية زيادة عما ورد في مشروع الحكومة.

وبزيادة ستين مليون وستمائة ألف ليرة لبنانية عن موازنة العام الماضي. منها سبعة عشر مليون ليرة أدخلت في مخصصات الجزء الرابع. وقد طرأت على مخصصات وزارات التربية والأشغال العامة والصحة والشؤون الاجتماعية والدفاع الوطني زيادات ملحوظة بسبب اتساع الأعباء الملقاة على عاتق كل منها ولا بد من التنويه من أن الحاجة ما زالت ملحة لزيادة نفقات هذه الوزارات وسواها من الوزارات الأخرى مع أن تطور الواردات لا يسمح بمثل هذه الزيادة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

فوزارة التربية الوطنية مثلاً قد زادت اعتماداتها بهذه السنة سبعة ملايين ليرة لبنانية وبالرغم عن ذلك فقد صرح مدير عام التربية الوطنية بأنه لا يزال في لبنان خمسمائة قرية بحاجة إلى مدارس.

ولم يخصص في مشروع موازنة عام ١٩٦٤ اعتماد لمشروع الضمان الاجتماعي لأنه سيكون موضع التنفيذ في منتصف سنة ١٩٦٥.

إن نسبة الاعتمادات الواردة في مشروع عام ١٩٦٤ فيما يختص بالإنشاءات والتجهيزات بالنسبة إلى اعتمادات النفقات العادية والعسكرية هي نسبة الثلث إلى الثلثين أي أن اعتمادات الأولى يبلغ ثلث مخصصات الميزانية بينما اعتمادات الثانية تبلغ الثلثين الباقيين.

أدخلت بعض التصحيحات بناء على طلب الإدارات المختصة في مختلف الوزارات ضمن الاعتمادات المخصصة لها إلا أن اللجنة نقلت من باب الاحتياطي للنفقات الطارئة مبلغ مائة وأربعين ألف ليرة لبنانية إلى بند ٣٣ مساعدات ثقافية في مخصصات وزارة التربية الوطنية كي يخصص لفرع الحقوق الإفرنسي وكذلك نقلت مبلغ مائتي ألف ليرة لبنانية من باب الاحتياطي المذكور إلى البند ٢٨ فقرة/ ٢/ نفقات متنوعة في مديرية الإنشاءات المائية والكهربائية لتتمكن الإدارة المذكورة من إدارة المشاريع المائية التي اكتملت إنشاءاتها ولم يعين لها مجالس خاصة تضطلع بإدارتها.

وفي موازنة مكتب القمح خصصت اعتماداً قدره خمسمائة ألف ليرة لإكمال إهراءات القمح (السيلو) ومبلغ مائتين وعشرة آلاف ليرة لبنانية لإنشاء مختبرات لأبحاث القمح والدقيق وتمت تغطية هذه الزيادة من وفر مكتب القمح والاحتياطي العائد له.

أما فيما يختص بمشروع قانون الموازنة لسنة ١٩٦٤ وهو قانون موحد للموازنة العامة وملحقاتها فقد تضمن بعض النصوص الجديدة بالنسبة إلى قانون السنة الماضية هذه هي:

المادة/ ٧/ حصرت إجازة نقل اعتمادات البند / ٦٢/ بالجزء الأول فقط والمادة ١٣ أجازت للحكومة أن تعقد صفقة لمشتري وتركيب جهاز إرسال على الموجة القصيرة بمبلغ مليون ليرة ينفق في غضون خمس سنوات وقد أرصد من أصله مبلغ مائتي ألف ليرة لبنانية في ميزانية ١٩٦٤ والمادة / ١٤/ أجازت للحكومة أن تطبق حكماً وبدون حاجة لاستصدار نص خاص مدة تدرج الموظف التي أصبحت سنتين بدلاً من سنتين ونصف.

والمادة/ ١٥/ وقد نقل بموجبها مبلغ سبعة ملايين وستمائة ألف ليرة لبنانية من احتياطي مكتب القمح إلى احتياطي الموازنة العامة في سبيل تغطية اعتمادات المشاريع الكبرى الواردة في الجزء الثالث من الموازنة العامة.

هذه هي أهم خصائص مشروع الموازنة المعروضة عليكم الآن. ومن تدقيق حسابات سنة ١٩٦٣ التي لم تقطع بعد فيما يختص باعتمادات الطرق ظهر للجنة أنه يوجد مبلغ عشرين مليون ليرة برسم الطرق الدولية والرئيسية والمحلية لم تعقد نفقتها بعد وخصص في ميزانية سنة ١٩٦٤ مبلغ عشرة ملايين ليرة لبنانية للطرق

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الدولية والرئيسية وبذلك يصبح مبلغ ثلاثين مليون ليرة مخصصات للطرق المتوجب تنفيذها في سنة ١٩٦٤.

وهذا بالإضافة لمشاريع الطرق المنوط تنفيذها بمجلس المشاريع الكبرى والمقدرة أكلافها بسبعين مليون ليرة لبنانية.

بالإضافة لما تقدم تكرر اللجنة تمنياتها لجهة الإسراع بأعمال المساحة للأملاك الخاصة ولجهة توحيد المصالح المستقلة للمياه والكهرباء والعمل على تحسين وسائل الجباية وتحسين إدارة المشاريع المنتجة وهذا ما سوف يتحدث عنه تقرير الواردات الذي عنى بإعداده رئيس اللجنة.

إن اللجنة تتمنى على مجلسكم الكريم تصديق المشروع كما عدلته آملة أن يكون في تنفيذه ما يحقق للبلاد كل تقدم وازدهار.

بيروت في ١٤ كانون الثاني سنة ١٩٦٤

مقرر اللجنة المالية

سعيد فواز

الرئيس: يتلى تقرير رئيس لجنة المالية والموازنة.

فتلي التقرير التالي.

تقرير عام على سياسة الدولة المالية
(سياسة الإنفاق وسياسة الواردات)

دولة الرئيس، زملائي الكرام،

لقد صح ما توقعناه في تقاريرنا السابقة إذ لم نتمكن هذه السنة من تأمين توازن الموازنة العامة إلا بأخذ ٧ ملايين و٦٠٠ ألف ليرة من مال احتياط مكتب القمح.

إن هذا الأمر هو بالحقيقة غير مهم لأن العبرة هي لقطع حسابات سنة ١٩٦٤، من واردات ونفقات فعلية، وليس لتقديرات الموازنة في أول السنة.

ولكن الأمر الهام لا بل الخطير، هو عدم إمكان تأمين وفر محسوس في نهاية سنة ١٩٦٤ (وبالأحرى في نهاية السنين المقبلة) إذا استمرت الحالة على ما هي عليه اليوم. أي إذا تعادلت نفقات الأجزاء الثلاثة الأولى من الموازنة (التي أصبحت جزئين بموجب قانون المحاسبة العمومية الأخير) بواردات الموازنة، وبالأحرى إذا فاقت هذه النفقات تلك الواردات، مما يضطرنا إلى تسديد العجز من مال الاحتياط.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ومال الاحتياط هذا يغذي، كما نعلم، المشاريع الإنشائية ويستعمل أيضاً بالواقع لدفع سلفات الخزينة إلى المصالح المستقلة.

هذا المال كان وفيراً اعتباراً من سنة ١٩٥١ وقد بلغ ٤٧٠ مليون ليرة لنهاية ١٩٦٢ (انظر لطفاً الجدول المرفق بهذا التقرير).

أما الآن فقد ظهرت إشارة الخطر، بعد انخفاض وفر الموازنة العامة إلى مليوني وستماية ألف ليرة في نهاية ١٩٦٢ (على ما هو مفصل في خلاصة قانون قطع الحساب المرفقة بهذا التقرير) وكان يبلغ عشرات الملايين من الليرات في كل من السنوات السابقة.

إن الإنفاق الهام الذي حصل خلال السنتين المنصرمتين كان ضرورياً ومجدياً وقد ساعد كثيراً على تحسين الحالة الاقتصادية في البلاد.

إلا أن الوقت قد حان للإسراع بتحديد سياسة مالية جديدة تجابه الواقع المداهم، لأن كل تأخر في إقرار هذه السياسة وتطبيقها يهدد الخزينة بالعجز، بعد أن كانت دوماً طافحة بالمال الوفير.

السياسة المالية الجديدة

تشمل هذه السياسة سياسة الإنفاق وسياسة الواردات، ومن المتفق عليه أن سياسة الواردات تحدد على ضوء مقدار المبالغ المقرر صرفها بنتيجة تحديد سياسة الإنفاق.

سياسة الإنفاق للعام الجاري ولسنة ١٩٦٥

إن إقرار السياسة المالية الجديدة بشقيها المذكورين يحتاج إلى بعض الوقت وأعتقد أن هذا العمل، بما فيه تطبيق النظام الضرائبي الجديد، لا يمكن أن يحصل قبل سنة ١٩٦٦ فهناك إذاً فترة انتقالية ستدوم سنتين على الأقل.

فألفت النظر منذ الآن إلى وجوب تخفيض النفقات الحكومية خلال هذه الفترة، لأن مدخول الرسوم والضرائب الحالية، مضافاً إليها الواردات الاستثنائية (المتأتية من بيع بعض أملاك الدولة بنوع خاص، والمبالغ التي يمكن أن نستقرضها، لن تكفي لتأمين جميع مدفوعات الخزينة إذا ما استمرت الحالة الحاضرة).

وقد شاءت الظروف أن تكون هذه السنة سنة انتخابات عامة فتنخفض النفقات نوعاً ما من تلقاء نفسها. ربما إن هناك اعتمادات هامة تقدر بـ ١٨٠ مليون ليرة دورات من السنين السابقة إلى سنة ١٩٦٤ فيمكن صرفها خلال هذا العام وفي السنة المقبلة، بالإضافة إلى المبالغ التي لحظت في موازنة ١٩٦٤ والتي سترصد في موازنة ١٩٦٥.

والأمر الآخر الذي يضطرنا إلى تخفيض الإنفاق الحكومي هو خطر التضخم المالي، لا سيما بعد أن باشرت

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

بلدية بيروت ـ هي أيضاً ـ بصرف عشرات الملايين من الليرات، وهذا التضخم يؤدي إلى ارتفاع كلفة المعيشة في البلاد ومن ثم إلى كارثة اقتصادية ومالية يجب تجنبها بأي ثمن كان.

سياسة الإنفاق للسنوات المقبلة بعد سنة ١٩٦٥

يجب أن تستهدف هذه السياسة تحديد مدفوعات الدولة خلال خمس أو عشر سنوات وهذه النفقات هي على ثلاثة أنواع بصورة رئيسية:

١ ـ نفقات الموازنات، وأهمها الموازنة العامة التي نحصر بحثنا بها في هذا التقرير.

٢ ـ نفقات المشاريع الإنشائية الطويلة المدى، التي دخلت جميعها في الجزء الرابع من الموازنة العامة (الذي أصبح الجزء الثالث منها بموجب قانون المحاسبة الجديد).

٣ ـ السلفات المقدمة من الخزينة للمصالح المستقلة.

فعلى الحكومة منذ الآن أن تحدد مقدار هذه المدفوعات فتخفض ما يجب تخفيضه وتلغي ما يجب إلغاؤه وتزيد ما يجب زيادته، لا سيما بالنسبة للمشاريع الإنشائية الطويلة المدى التي أصبحت عديدة ومتعددة، مما يوجب تشذيبها وتنسيقها وجمعها بمشروع موحد على ضوء الدراسات الفنية ومعطيات الإحصاءات الأخيرة.

وفي جملة النفقات الجديدة الهامة يجب أن نذكر نفقات الضمان الاجتماعي المقدرة بـ ١٧ مليون ليرة سنوياً في المرحلة الأولى (أول نيسان ١٩٦٥ ـ ٣١ آذار ١٩٦٧) وبـ ٣٠ مليون ليرة سنوياً في المرحلة الثانية (أول نيسان ١٩٦٧ ـ ٣١ آذار ١٩٦٩) كما يجب أن نذكر أقساط القروض التي سنحصل عليها مع فائدتها.

سياسة الواردات

لواردات الدولة ثلاثة مصادر لا رابع لها:

المصدر الأول ـ الرسوم والضرائب.

المصدر الثاني ـ بعض الواردات الاستثنائية.

المصدر الثالث ـ القروض.

ومن المعلوم أن لبنان لم يلجأ بعد إلى القروض لتمويل مشاريعه الإنشائية والتجهيزية بل سدد جميع نفقاته العادية وغير العادية بما فيه السلفات الهامة إلى المصالح المستقلة بمدخول الرسوم والضرائب فقط.

إلا أن هذا الوضع الممتاز، الفريد من نوعه في العالم، لن يدوم بعد الآن لأننا مضطرون قبل نهاية السنة الجارية للجوء إلى القروض الطويلة الأجل لتغطية قسم من نفقاتنا الإنشائية. وبالفعل لقد سارعت الحكومة ووضعت مشروع قانون يجيز لها استقراض ٥٥ مليون ليرة لهذه الغاية، فضلاً عن إقرارنا قانون سابق يسمح للحكومة باستقراض ٥٥ مليون ليرة أخرى لإنفاقها على مشروع الليطاني.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

إن الاستقراض لآجال طويلة هو تدبير طبيعي عندما تزداد نفقات الدولة وتفوق مدخول النظام الضرائبي الأفضل للبلاد وليس من الحكمة قط، في مثل هذه الحالات، أن يلجأ إلى زيادة الضرائب والرسوم أو إلى فرض ضرائب جديدة بدلاً من الاستقراض، لأن هذه التدابير لا تلبث أن تمسي وبالاً على المصلحة العامة وعلى مصلحة الخزينة، لأنها تضعف تدريجياً الجسم الاقتصادي وتسيء إلى الحالة العامة وبالتالي إلى حالة الخزينة.

نعيد القول بأن اللجوء إلى القروض واجب عندما تفوق النفقات مدخول النظام الضرائبي الأفضل، بصرف النظر عن أنه تدبير عادل في العلاقات بين الجيل الحاضر والأجيال الطالعة:

- فما هو هذا النظام الأفضل للبنان في وضعه الحاضر؟
- وكم يجب أن يكون مدخول هذا النظام؟

عندما نضع أسس النظام الأفضل ونقدر مدخوله نعلم حينئذ ما إذا كان هذا المدخول يكفي لتغطية النفقات المقررة أم لا.

فإذا كان غير كاف لجأنا إلى القروض وعرفنا مقدار المبالغ الواجب استقراضها وتوقيت قبضها وتسديدها.

الواردات الاستثنائية

١ ـ إلا أن هناك واردات استثنائية تدخل في الحساب أهمها أثمان الأراضي والمباني الواجب بيعها من أملاك الدولة والكائنة بنوع خاص في بيروت، في محلة الصنائع ورأس بيروت وبئر حسن ومار مخايل (قرب الكرنتينا) وهناك الأراضي التي كانت باستلام شركة التراموای اللبناني بيروت ـ المعاملتين وشركة سكة حديد الشام وحماه وتمديداتها والتي أصبحت جميعها ملكاً صرفاً للدولة يجب التصرف بها وبيعها مع أراضي زراعية كائنة في الملحقات والتي تذوب تدريجياً لأنها غير مسموحة ولأن بعض أصحاب الأملاك المجاورة يتعدون عليها ويحتلونها وهنالك أخيراً الأملاك البحرية الممتدة من صور إلى طرابلس وقد استولى على قسم منها أيضاً الملاكون المجاورون وغرسوها أشجاراً مثمرة فيجب تسوية هذا الوضع الشاذ ببيع هذه المساحات من هؤلاء الملاكين.

أما الأراضي الواسعة التي سنربحها على البحر بفضل الحوض الثالث في مرفأ بيروت فهي معدة أيضاً للبيع لتسديد قسم كبير من نفقات هذا المشروع الضخم.

وهنا أسأل الحكومة عن مصير قصر العدل القديم والسراي الكبير والأراضي المحيطة بهما ومساحتها ٢٩٠٠٠ متراً مربعاً وفي اعتقادي أنه يجب أن تستفيد الخزينة من قسم من هذه المساحات ببيعها بالمزاد العلني حسب الأصول.

٢ ـ والمورد الاستثنائي الثاني ينتج من تسديد السلفات المعطاة من الخزينة إلى المصالح المستقلة وإلى بعض الدوائر. لقد بلغ مجموع هذه السلفات غير المسددة ٢٢٢ مليون ليرة في نهاية سنة ١٩٦٣ فقسم من هذه

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

السلفات قابل التسديد، ولو بمهلة طويلة، فيجب تحديد استحقاقات هذا التسديد، كما حصل لمصلحة مياه بيروت ومكتب الفاكهة بقوانين خاصة.

٣ ـ والمورد الاستثنائي الثالث يمكن أن يحصل من بيع مجموعتين من مجموعات الطوابع الأجنبية الثلاث المحفوظة في مستودعات وزارة البريد والبرق والهاتف والتي تقدر قيمتها بعشرة ملايين ليرة على الأقل. وهناك واردات استثنائية أخرى لا سبيل لتعدادها هنا.

٤ ـ المساعدات الأجنبية: من المعلوم أن هذه المساعدات، لا سيما الأميركية منها، كانت هامة ومجدية وإنها قد تلاشت تقريباً منذ سنة ونصف.

فهل من واجبنا أن نسعى للحصول عليها مجدداً أو على البعض منها، دون قيد ولا شرط كما في الماضي؟

نعم لسببين: الأول لأننا لا نزال بلداً متخلفاً من واجب دولتنا أن تنتهي تنفيذ برنامج المشاريع الإنشائية والتجهيزية التي باشرت به والذي هو ضروري لاكتمال نمونا الاقتصادي والاجتماعي. الثاني: لأن وضعنا المالي لم يعد كما كان في الماضي القريب ولن يكون كما كان، بالرغم من فرض نظام ضرائبي جديد (ملائم لوضعنا الحالي وموافق لمعطيات العلم الحديث) وبالرغم من لجؤنا إلى القروض، وذلك لأن نفقاتنا العادية وغير العادية ازدادت كثيراً وستزداد أكثر فأكثر، لا سيما بعد تطبيق نظام الضمان الاجتماعي (الضروري لأسباب اجتماعية وسياسية) اعتباراً من أول نيسان سنة١٩٦٥.

أسس النظام الضرائبي الأفضل للبنان في وضعه الحاضر

لن نعود هنا إلى الشرح الطويل الذي قدمناه للمجلس الكريم في تقريرنا السابق على واردات الموازنة العامة والمؤرخ في ١٢ كانون الأول سنة ١٩٦٢.

فبعد الأخذ بعين الاعتبار وضع البلاد الاقتصادي والاجتماعي والإداري والمدني أو التربوي كنا قد وصلنا إلى بيان الأسس التالية للنظام الضرائبي الأفضل للبنان:

١ ـ أساس الاعتدال بصورة عامة.

٢ ـ أساس العدالة إلى أبعد حد ممكن بين مختلف فئات المكلفين.

٣ ـ أساس المساواة بين المكلفين من الفئة الواحدة، ولا تؤمن هذه المساواة إلا بمحاربة التلاعب بصورة مرضية أو باعتماد طرق معلومة لفرض الضرائب لا تعطى مجالاً واسعاً للتلاعب.

٤ ـ اعتماد الضرائب غير المباشرة أكثر من الضرائب المباشرة (بنسبة ٤٠٪ للضرائب الأخيرة و٦٠٪ للضرائب الأولى، بدلاً من النسبة الحالية ٣٤٪ و٦٦٪)

٥ ـ اعتماد ضرائب ورسوم غير متعددة وأصول سهلة لفرضها وتحصيلها.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

٦ ـ اعتماد ضرائب ورسوم غير مزعجة للمكلف.

مدخول النظام الضرائبي الأفضل

يجب أن يكون مدخول هذا النظام ملائماً لوضعنا فلا يكون ناقصاً ولا زائداً عن الواجب.

والواجب، لبلد كلبنان لا يزال متخلفاً، لا يتعدى بنظرنا وبنظر العلماء الاختصاصيين ٢٤٪ من الدخل القومي، على أن تزيد هذه النسبة تدريجياً حتى تصل إلى ٣٠٪ من الدخل المذكور بعد مرور عشر سنوات.

فإذا قدرنا الدخل القومي الحالي بمليار وثمانمائة مليون ليرة ـ وهو تقدير معقول ـ وجب تحديد مدخول النظام الضرائبي الأفضل بمبلغ ٤٣٢ مليون ليرة (منها ١٧٢ مليون ليرة ضرائب ورسوم مباشرة و٢٦٠ مليون ليرة رسوم وضرائب غير مباشرة): لا أكثر ولا أقل.

وإذا زاد المدخول القومي خلال السنوات العشر المقبلة وأصبح سنة ١٩٧٣ ملياريْن وستمائة مليون ليرة، فمدخول نظامنا الضرائبي يجب أن يرتفع عندئذ إلى ٣٠٪ منه أي إلى ٨٧٠ مليون ليرة أي بزيادة ١١٠٪ على مدخول سنة ١٩٦٣ البالغ ٣٧٥ مليون ليرة تقريباً.

ولا تستغربوا هذه الأرقام، طالما أن زيادة واردات الموازنة العامة خلال السنوات العشر الأخيرة (من ١٩٥٤ إلى ١٩٦٣) بلغت ١٤٠٪.

أما نفقات الدولة بعد عشر سنوات (أي سنة ١٩٧٣) فتقدر بأنها ستبلغ ٧٨٠ مليون ليرة على أقل تعديل.

ولا بد أخيراً من القول بصدد بحثنا عن نفقات وواردات الخزينة بأن هناك تدابير إدارية عديدة تؤدي:

إلى التوفير في بعض نفقات الدولة، لا سيما نفقات الأشغال واللوازم وإلى زيادة مدخول بعض الواردات زيادة محسوسة.

فمن شأن هذه التدابير إذا ما طبقت بحزم ودراية تحسين حالة الخزينة وبالتالي تخفيف عبء القروض على البلاد.

تلك هي ملاحظاتنا على وضعنا المالي وسياستنا المالية ومنها يتبين أن الحكومة مدعوة إلى القيام بواجبات هامة وسريعة لتلافي الخطر الذي بدأ يذر قرنه. ومع تنويهنا بأن وزارة المالية متنبهة للأمر وساعية لتحضير بعض النصوص اللازمة لا يسعنا إلا أن نتوجه إلى الحكومة لمطالبتها بإقرار السياسة المالية الجديدة، المبينة خطوطها أعلاه، بأقرب وقت ممكن.

بيروت في ١٦ كانون الثاني سنة ١٩٦٤

رئيس لجنة المالية والموازنة

جوزف شادر

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

المربوطات:

١ ـ جدول بالوفر الحاصل من ١٩٥١ إلى ١٩٦٢.

٢ ـ خلاصة قانون قطع حساب الموازنة العامة لسنة ١٩٦٢.

جدول بوفر الموازنة العامة من سنة ١٩٥١ إلى ١٩٦٢ بموجب قانون قطع الحساب

السنة	الوفر
١٩٥١	١٥٢٥٥٩٠٠ ل.ل.
١٩٥٢	٣٦٤١٧٤٩٥ ل.ل.
١٩٥٣	٤٤٩٠٤٥٤٦ ل.ل.
١٩٥٤	٤٦٢٦٢٥١٧ ل.ل.
١٩٥٥	٤٦٤٨٦٢١٠ ل.ل.
١٩٥٦	٣٠٦٣١٨٧٩ ل.ل.
١٩٥٧	١٧٤٧٥٥٠٧ ل.ل.
١٩٥٨	٤٣٨٥٠٢٤٥ ل.ل.
١٩٥٩	٥٣٧٢٠١٠٨ ل.ل.
١٩٦٠	٧٥٦٨٣٣٦٩ ل.ل.
١٩٦١	٥٦٨٩٦٢٨٨ ل.ل.
١٩٦٢	٢٥٩٧٠٨٤ ل.ل.
المجموع العام	٤٧٠١٨١١٤٨ ل.ل.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

خلاصة قانون قطع حساب الموازنة العامة العائد لسنة ١٩٦٢

ـ مجموع الرسوم والإيرادات الموضوعة قيد التحصيل	٤٠٤٩٧٣٣٧١
ـ الأموال الباقية بدون تحصيل في ختام السنة وقد حولت إلى حساب عام ١٩٦٣	٤٤٨٥٩٢٥٥
ـ الإيرادات المحصلة فعلاً	٣٦٠١١٤١١٦
ـ مجموع نفقات الأجزاء الثلاثة الأولى	٣٥٧٥١٧٠٣٢
ـ الوفر	٢٥٩٧٠٨٤

ملاحظة: لقد بلغ مجموع نفقات الأجزاء الثلاثة الأولى من موازنة سنة ١٩٦١ / ٢٥٦٥٥٠٠٨٩/ ليرة فتكون الزيادة الحاصلة خلال سنة ١٩٦٢ أكثر من مئة مليون ليرة مفصلة كما يلي لكل جزء من الأجزاء المذكورة

الجزء	سنة ١٩٦١	سنة ١٩٦٢	مقدار الزيادة	النسبة المئوية للزيادة
الأول	١٦٤٧٣٦٨٤٢	١٩٦٣٧٧٣٩٩٢	٣١٥٣٧١٥٠	٪١٩
الثاني	٣٥٤٥٧١٧٥	٨٠٦٤٦٤٧٣	٤٥١٨٩٢٩٨	٪١٢٧
الثالث	٥٦٣٥٦٠٧٢	٨٠٤٩٦٥٦٧	٢٤١٤٠٤٩٥	٪٤٣
المجموع	٢٥٦٥٥٠٠٨٩	٣٥٧٥١٧٠٣٢		

مشروع الموازنة مطروح على البحث بصورة عامة

الرئيس: والكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ وارتكس شامليان.

وارتكس شامليان: دولة الرئيس، زملائي الكرام، بمناسبة مناقشة موازنة سنة ١٩٦٤ بصورة عامة أود أن ألفت الأنظار إلى بعض نقاط تتعلق بوزارة الأشغال العامة والصحة العامة ووزارة العدلية.

لقد قرأنا في الصحف مؤخراً تصريحاً للشيخ بيار الجميل بشأن المساكن الشعبية وموضوع نقل أكواخ الكرنتينا إلى خارج مدينة بيروت وما جرى من حديث بهذا الصدد في مجلس الوزراء، وإنني أهنىء الحكومة المحترمة على هذه المبادرة، وأنتم تذكرون أنه حصل قبل سنة تماماً حريق في أكواخ الكرنتينا، وتألفت آنذاك لجنة خاصة قامت بواجباتها ولكن «الأعمال بالاكمال» كما يقولون.

إن الحريق الذي حصل أيها السادة، كان كارثة أليمة نزلت بفئة من المواطنين هم أخوتنا وأبناؤنا،

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وهذه الكارثة ألقت على عواتقنا واجبات كثيرة وفتحت أعيننا على وضع مؤلم وأشارت إلى المشاريع الكبرى ودفعتنا إلى تحقيقها بسرعة كلية.

من القول المأثور أيها السادة حكمة تقول: «من رأى العبرة بغيره فليعتبر». فكان يقتضي أن لا نمر بهذه الكارثة موآسين المصابين بها مساعدين مشفقين، موزعين الأموال عليهم، بل كان من أولى واجباتنا أن نأخذ من هذه الكارثة عبرة كافية وأن نسرع في إتمام المشاريع التي تقينا شر أمثال هذه الكارثة، ومن أهم هذه المشاريع «المساكن الشعبية».

في كل دورة وفي كل مجلس نسمع ونقرأ عن المساكن الشعبية وحتى في كل بيان حكومي تقدم الوعود في تنفيذ هذه المشاريع، ولكن الواقع يخيب أملنا وتبقى هذه المساكن مشاريع على الورق وفي الكلام، ومن المعلوم في علم الاجتماع بأن المسكن تنعكس آثاره على حياة المواطن وعلى جسمه وعقله وأخلاقه، فإن كان مريحاً وصحياً ينشأ المواطن صحيحاً في جسمه ومتيناً في عقله وقوياً في خلقه. وإن كان كوخاً أو أقل من كوخ كان المسكن مصدراً لشرور كثيرة.

فمن أجل ذلك يقتضي أن ننظر إلى جميع أنحاء لبنان حيث توجد أكواخ مماثلة لأكواخ الكرنتينا ومنها منطقة برج حمود ـ المتن التي افتخر بتمثيلها. وأن نفعل في هذه المنطقة مثلما فعلت الدولة التي اشترت بوسائلها الخاصة العقار اللازم لإنشاء المساكن الشعبية وعلى الدولة أن تبني البيوت اللائقة لإيواء الألوف من المواطنين الذين يبيتون اليوم في أكواخ لا تصلح لسكن الحيوان.

فهؤلاء المواطنون لهم الحق في الحياة الكريمة التي يستحقها كل إنسان، مصداقاً لقول الله عز وجل: ﴿لقد كرمنا بني آدم﴾ فكيف يجوز نسيان إيمان هذه القضية المهمة.

فيقتضي أيها السادة أن نجد لهذه القضية حلاً جذرياً سريعاً لتحقيق مشروع المساكن الشعبية، وبهذه المناسبة أيها السادة، أريد أن ألفت الأنظار إلى مشكلة صحية أخرى هي مشكلة مجرى مياه بيروت، هذا المجرى الذي يولد المتاعب والأضرار والسيول والبرغش والروائح الكريهة! إن الحالة في هذه المنطقة وعلى جانبي مجرى نهر بيروت حالة غير صحية وغير مرضية فيقتضى إيجاد مجرى نهر ضيق وتجفيف الباقي من النهر الحالي أو تنفيذ المشاريع الموجودة بهذا الصدد والنائمة في أدراج الوزارات المختصة دفعاً للضرر الذي يلمسه كل واحد منا عند دخوله إلى العاصمة وخروجه منها. وإنني أستحلفكم بحق صحتكم عليكم وبحق صحة المواطنين أن تعطوا هذه القضية الأهمية والعناية التي تستحقها.

إنني ألفت الأنظار إلى هذه الأمور وأطلب من الحكومة المحترمة ومن الزملاء الكرام ومن المسؤولين، وأشدد بالمطالبة بتحقيق هذه المشاريع باسم الوطنية والإنسانية والصحة العامة وباسم أولئك الذين يشاركون في تحمل الأعباء العامة فعليهم بالتالي أن يشاركوا في توزيع حسنات

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وبركات هذا الوطن العزيز «فوالله ما أحد أحق بأموال الدولة من أحد» كما قال عمر بن الخطاب «وما أنا أحق به من أحد» «والله ما من أحد من الناس إلا وله في هذا المال نصيب».

فأين هو نصيبنا أيها السادة؟ والسلام عليكم.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور يعقوب الصراف.

يعقوب الصراف: دولة الرئيس، كنا نتمنى من صميم قلوبنا أن يعطينا الأستاذ شادر صورة غير قاتمة كالتي رسمها لنا وكلنا نشهد أنه حاول أكثر من مرة أن تكون الصورة جلية وأن تكون الصورة مطمئنة لكنه بالنظر لسوء حال موازنتنا لم يفلح.

فأنا مع شكري التام للدرس القيم الذي قدمه لا أستيطع إلا أن أشاطره رأيه في الصورة القاتمة لا بل إنني أنظر إلى موازنتنا نظرة لا تقل تشاؤماً عن النظرة التي ألقاها عليها. وكنت أتمنى عليه بعد أن أنفقنا مئات الملايين على المشاريع التي أردنا أن تكون منتجة، أن يسمي المشاريع التي أصبحت في طور الإنتاج وأن يبين إذا كان بوسع هذا الإنتاج أن يؤمن للموازنة في السنوات المقبلة مبالغ تستطيع بها أن تنجز الأعمال الإنشائية.

ولن أطيل الكلام، إذ سوف أحصر كلامي في بنود ثلاث تهم لبنان قاطبة، ولو أنني كنت أتمنى، كما سبقني الأستاذ شامليان، أن أخص منطقتي بشيء منها ولكنني سأحاول الكلام بصورة عامة عن أشياء تهم لبنان قاطبة.

رأيت في الموازنة أن مكتب القمح الذي تحاول الحكومة أن تضيف إلى موازنته في كل سنة بضع آلاف الليرات، لم يعط ثمرته المرتقبة التي كنا نرجوها، فما زالت الحكومة تشتري لنا القمح المؤصل بغية تعويد الفلاح على مضاعفة إنتاجه ولكن لسوء الحظ ما تبغيه الحكومة نرى عكسه في المناطق إذ أن أكثر الأهلين يتسلمون البذار ولا يجدون من المسؤولين من يعلمهم كيفية زرعه فينصرفون إلى بيعه في الأسواق!

بالطبع إن النية طيبة، طيبة جداً ولكن ما أرغب فيه هو أن تضاعف الحكومة سهرها على هذه الناحية.

وقد رأيت أيضاً في أبواب الموازنة الجهد الكبر الذي تبذله الدولة في زيادة مخصصات التربية الوطنية إذ زادتها في هذه السنة ما لا يقل عن سبعة ملايين ليرة، ولكن لسوء الحظ بالرغم من هذه الزيادة يبقى في لبنان حتى الآن وذلك بعد دروس شاملة، كما صرح حضرة مدير عام التربية الوطنية، ما يزيد عن الخمسمئة قرية بدون مدرسة!!

فإني أتساءل: لماذا يصار إلى تعيين العشرات بل المئات من المعلمين في المدن والقرى الكبيرة

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

ويضرب صفحاً عن مدارس القرى الصغيرة؟ وهنالك قرى عديدة تكاد تكون محرومة من أي معلم لولا المدارس الخيرية.

أنتقل إلى حقل الصحة، وهنا كنت أتمنى لو كان وزير الصحة حاضراً لأني كنت أود أن أناقشه في هذه المناسبة.

يا سيدي، قالوا لوزارة الصحة إن الحالة الصحية في الأرياف تكاد تكون معدومة. فعمدت وليتها لم تعمد، إلى إيجاد المستوصفات ولسوء الحظ المستوصفات الفارغة!

إذ أن المستوصفات التي توجد في الأرياف ما زال ينقصها الأطباء الرسميون وتنقصها التجهيزات والمعدات، كما هي الحال في عكار، والذي أقوله عن عكار أستطيع أن أقوله عن كل مستوصف في كل قرية في الأرياف اللبنانية.

لكل مستوصف طبيب يأتي إليه مرة في الأسبوع هذا إذا كان الطقس جيداً فيداوم نصف ساعة أو ساعة ويعود بعد أن يكون قد رأى عشرات المرضى في دقائق قليلة وليس لديه ما يوزع عليهم سوى أقراص الكينا والإسبرين ولولا المستوصفات التي تديرها الجمعيات الخيرية والصليب الأحمر اللبناني لكانت الحالة في الأرياف من الوجهة الصحية سيئة جداً.

أرجو أن يصار إلى درس ما تقدمت به وبالطبع أنا واثق من أن الحكومة سوف تعير هذه النقاط انتباهها لأنه سبق لنا ونبهنا إليها أكثر من مرة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جان حرب.

جان حرب: دولة الرئيس، لا إله... «كفر» لا إله إلا الله «إيمان».

عندما نقول: حكومة. نقول إيمان، إنما عندما نتطلع إلى أعمال الحكومة، نقول: «كفر».

يعز علي وأنا الذي جاهدت كثيراً في سبيل المشاريع الإنشائية وإحقاق الحق وإعطاء كل فرد من الناس ما تصبو إليه نفسه من حيث الوضع الحقيقي، يعز علي أن أرى عكس ما كنت أنتظر، وإن أرى أن كل ما عمل حتى الآن إنما هو مخالف للشيء الذي نحن نطلبه!

نرى في تقرير رئيس اللجنة المالية الكثير والكثير جداً ونرى فيه الخطر المداهم الذي يهدد الموازنة اللبنانية، فقد تبين من أرقام هذا التقرير بأن الموازنة، بظرف سنتين تقريباً ارتفعت أرقامها إلى أضعاف ما كانت، ولكننا لم نر الوجهة التي صرفت فيها هذه المبالغ!.

فنريد أن نعلم أين صرفت هذه المبالغ؟ ولماذا هذا التضخم؟

فإذا كانت الدولة تقوم على الموظفين فلدينا نحن أشخاص يحق لهم أن يتوظفوا أسوة بسواهم؟! وإن كانت القضية قضية أعمال إنشائية فنحن أول من نطالب بها وأول من يرشد الحكومة إلى الأعمال الإنشائية ذات الأفضلية.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

قالوا بالمشاريع الكبرى، ولسوء الحظ نسمع قرقعة ولا نرى طحناً! يقولون في هذه المشاريع ويرسلون الموظفين للدرس والتخطيط، ويلزمون، وبعد أن تتلزم هذه الأشغال تنام طويلاً في الكهوف! إن طريق «بزيزا ـ دربلاً» تلزمت منذ سنتين وذهب الملتزم لكي ينفذ فوجد بأن الدروس غير مستوفاة الشروط فأضطر بالاتفاق مع مصلحة المشاريع الكبرى إلى تأخير تنفيذ هذا المشروع وكذلك حصل نفس الشيء أيضاً لطرق مراح الحاج ـ إلى أصيا، كل هذا يحز في قلوبنا نحن أبناء هذا البلد البررة المخلصين.

نريد أن تقوم في هذا البلد أعمال تدل على اهتمام الدولة في تنفيذ المشاريع العمرانية حتى يتكون عند المواطنين فكرة صحيحة عن هذه المشاريع التي تعود على الأهالي بالفائدة والخير.

منذ سنتين ونحن نحاول إخراج موازنة وزارة الأشغال العامة من الكهف الذي تنام فيه، فباءت محاولتنا بالفشل، فهي لا تزال تنام في أدراج الوزارة. فلا تنفيذ ولا أعمال..

ماذا تريدون أيها السادة أن يكون موقف اللبناني في القرية من وزارة الأشغال العامة عندما يرى بأن قريته متأخرة وبأنه لا يمكنه أن يصل إلى بيته إلا مشياً على الأقدام أو ركوباً على الأتان؟!

ماذا تريدون أن يقول هذا المواطن الذي يطلب مساواته مع غيره من الأبناء المحظوظين في هذه الدولة الكريمة؟

لقد يئس رئيسنا من هذه المحاولات. فكم طالبنا، وكم قلنا، بأنه لا يجوز أن تبقى الطرق الداخلية والمحلية دون تنفيذ لأن في تنفيذ هذه الطرق فائدة ليس فقط للمجموع بل للأفراد والعيال الذين يشتغلون في سبيل تأمين القوت لعيالهم.

نعود إلى الاحتكار، الدولة علمت الناس الاحتكار. وإليكم كيف يكون هذا الاحتكار.

دائرة المشاريع الكبرى تجمع الأعمال والأشغال في شتى النواحي إلى أن يصير المبلغ بعشر ملايين أو ١٥ مليوناً أو ٢٠ مليوناً ثم تطرحها للتلزيم، فمن يمكنه القيام بهذا الالتزام؟ يوجد ثلاثة أو أربعة أشخاص يمكنهم أن يتقدموا لمثل هذا الالتزام، فيتقدم هؤلاء ويتفقون ضمناً على اقتسام الالتزامات المطروحة.

وبهذه الطريقة تستطيع الدولة أن تبرر موقفها وبحجة الإسراع في العمل إن عند هؤلاء الملتزمين ماكنات وآليات تستطيع القيام بالأعمال المطلوبة.

فأنا أقول للدولة: إنها بهذه الطريقة تكون قد احتكرت اعمال وسلمتها إلى أفراد معينين دون سواهم، ولو أنها اتبعت غير هذه الطريقة لكانت أفسحت المجال أمام الأفراد والأهالي بأن يعلموا ويستفيدوا.

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

وفضلاً عن هذا فإن الطرقات والمشاريع التي لزمت منذ سنتين لم يحقق شيء منها حتى الآن.

كل هذا يدلنا على أن الاحتكار في الأعمال وقع وتوزع بين بعض الناس.

قالوا بالماء والكهرباء، وأنا أقول: أنه دشن في منطقتي قسم من مشاريع الماء والكهرباء، ولزمت هذه المشاريع منذ خمس سنوات تقريباً وحتى الآن لم يكتمل مد الشبكات ولم يتم إيصال المياه بالطرق المشروعة ولم يراقب أحد أعمال الملتزم لكي تأتي أعماله صحيحة لذلك اضطر المسؤولين إلى تأخير التدشين مراراً لفساد العمل وانفجار القساطل.

ولا يسعني إلا أن أردد بأن الحكومة في تصرفاتها قد أعطت فريقاً من المعلمين درجتين ولم تعط الفريق الآخر شيئاً والمعلوم أنه لا يجوز أن يكون في هذا البلد أفعال تفضيل. فالحق يجب أن يعطي للصغير كما يعطي للكبير، ولا تجوز التفرقة بين موظف وآخر.

يا سيدي، تكلمت عن الاحتكار. وهو ليس فقط في النواحي التي بينت بل إن هناك أيضاً احتكاراً في الحكم. إن بعض الحاكمين يحورون القانون حسب رغبتهم ومشيئتهم ويحرمون الفريق الثاني من هذا التحوير. إذاً، الاحتكار قد عم هذا البلد! رحم الله أبا رشيد لذي قال: «إن لبنان أصبح مزرعة».

والسلام عليكم.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور عبد الله سكرية.

عبد الله سكرية: دولة الرئيس، حضرات الزملاء، أحييكم تحية خاطفة، أصلها ثابت تؤتي أكلها بكل تقدير، تحية ترتفع إلى مستوى الغاية الشريفة وترتفع عن سياسة الحزب والنكال، تحية تؤكد علينا وجوب الاهتمام بتعمير بعلبك، كمصلحة وطنية عامة، وإذا بعلبك سئلت بأي ذنب أهملت؟

قال مسؤول كبير: أنا أشكر مهرجانات بعلبك وآثارها لأنها تعرف على لبنان حيث تجمع العالم والفيلسوف والفنان والأديب. وقال مسؤول آخر: إن لبنان في الخارج يعني بعلبك. وقال الخبراء الذين ندفع لهم الآلاف المؤلفة من الليرات ثمناً لوظائفهم في كيفية بناء البلاد: أنا أعتمد السياحة كمورد رئيسي للبنان فيكون الخير والبحبوحة. وقال رئيس مجلس السياحة: إن بعلبك هي «كرت فيزيت لبنان» وتوصياته مؤخراً بوجوب الاهتمام بالآثار واضحة وقيمة.

ويقول تقرير مديرية السياحة أن يدخل لبنان كل سنة ما يتراوح بين الثمانين والمئة مليون ليرة. فهل لبعلبك من المئة مليون بعضها فتعطينا ملايين كثيرة كمثل الحبة الطيبة تعطى سنابل ومئات الحب، هل أدلكم على سبب ينقذ البلاد من القروض وأسباب العجز؟ «عمروا بعلبك» فيأتي السواح بالكثرة التي تعطي البلاد الفائض من العملات الصعبة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

أتساءل: لماذا يؤم الجمهورية العربية المتحدة بضعة عشر مليون سائح سنوياً بينما يدخل لبنان عشرات الألوف فقط؟

هل طبيعة بلادنا الجميلة تحول دون قدوم السياح إلينا؟ هل آثارنا إلا نادرة في الدنيا كلها؟

الأسباب وفيرة وكثيرة ونحن المسؤولون عن عدم إعطائها للرأي العام العالمي حتى تطلع على ما عندنا فتكون البحبوحة ونستغني عن القروض.

أنا أناشد كل مواطن في هذا البلد رسمياً كان أو نائباً أو صحفياً أو كاتباً أو رجلاً عادياً، أن يبحث موضوع بعلبك وبناء بعلبك كمصلحة وطنية عامة في سبيل تعمير هذا البلد.

عاش لبنان وعاشت بعلبك.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ بشير الأعور.

بشير الأعور: دولة الرئيس، لقد استمعت إلى تقرير حضرة رئيس لجنة الموازنة وبصورة خاصة إلى ما قاله عن النظام الضرائبي المثالي للبنان، وأسمح لنفسي أن أعلق على هذا البيان مع أنني لا أملك بالأمور المالية معلومات توازي المعلومات التي لدى الأستاذ شادر رئيس لجنة الموازنة.

نحن في لبنان نريد أن ننشىء وطناً مثالياً، نريد أن تقوم الدولة بجميع المشاريع الإنشائية وأن نتوصل إلى تطبيق الضمان الاجتماعي الذي سبق للحكومة ونشرته بمرسوم «على ما أذكر»، وأن نعمم المدارس، إلى ما هنالك من المشاريع.

إنما من جهة ثانية نريد أن نبقي على النظام الضرائبي البالي الذي لا نزال نعتمده في لبنان. نحن بحاجة إلى مئات الملايين لصرفها على المشاريع في لبنان ولكننا لا نريد أن نمد يدنا إلى النظام الضرائبي القائم ونصلحه ونجعل منه نظاماً ضرائبياً حديثاً.

يوصي حضرة رئيس اللجنة المالية باعتماد زيادة الضرائب غير المباشرة مع أنه من المعلوم أن النظم الضرائبية الحديثة إنما تقوم على العدالة في التوزيع وكلما ابتعدنا عن الضرائب المباشرة كلما ابتعدنا عن العدالة في فرض الضرائب على المواطنين.

ثم يوصي حضرة رئيس اللجنة باعتماد القروض، وإنني أتساءل عما إذا كان حضرة رئيس اللجنة الذي أعطانا هذه التوصية قد بحث ما يمكن أن يكون لسياسة القروض من نتائج على النقد اللبناني وعلى الاقتصاد اللبناني بصورة عامة، ولا أعلم إذا كان يصح لبلد كلبنان ليس له موارد كثيرة ثابتة أن يعتمد سياسة القروض، أنا في رأيي إن سياسة القروض إنما يعتمدها بلد له موارد ثابتة معلومة ويعرف أنه سيستطيع تسديد هذه القروض من هذه الموارد الثابتة. ثم البلدان التي تلجأ إلى القروض إنما تلجأ إليها للقيام بمشاريع منتجة لتساعد هذه المشاريع على زيادة

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الثروة القومية وعلى زيادة الدخل القومي ومن هنا بصورة مباشرة تؤدي إلى زيادة الضرائب التي تستطيع الدولة استيفاءها من المواطنين فتؤمن إيفاء هذه القروض. أما في لبنان فاعتقادي، أنه لا يجوز للبنان أن يعتمد سياسة القروض على المدى الواسع، لأن كل ما نصرفه حتى الآن نصرفه ليس على المشاريع الإنتاجية بل على مشاريع، أعترف، وهذا أمر واقع بأنها تساعد على رفع مستوى المعيشة، ولكنها لا تساعد على زيادة الدخل القومي.

وسأبين ذلك بالتفصيل: نحن حتى الآن، نصرف على الطرقات وعلى مشاريع مياه الشفة وعلى المشاريع الكهربائية، ولكننا نتجاهل أن هذه المشاريع الإنتاجية بل بالعكس هي المشاريع التي تفتح باب الصرف أمام المواطن اللبناني دون أن تزيد في دخله، وكيف ذلك؟ عندما نوصل الكهرباء إلى القرية يصبح من حق أهل القرية أن ينعموا بالكهرباء وأن ينعموا بالبراد وأن ينعموا بالتلفزيون أو الراديو وكل هذه الأمور لا يستطيع ابن القرية أن ينعم بها إلا إذا وفرنا له دخلاً يمكنه من دفع هذه المصارفات.

ثم عندما نوصل الطريق إلى القرية وعندما نوصل مياه الشفة إلى القرية لا تكون قد زدنا دخل أبناء القرية.

كنت أفهم أن تولي الحكومة الأولوية في مشاريعها إلى مشاريع الري مثلاً، لأن هذه المشاريع هي التي تزيد في ثورة البلاد وتزيد الدخل القومي. أما وحتى الآن وعلى ما أرى، لم نصرف الجهد الذي كان يجب أن يصرف نحو المشاريع الإنتاجية وإنني لا يمكنني أن أوافق حضرة رئيس اللجنة المالية على ما ورد في تقريره لجهة اعتماد سياسة القروض، بل أطالب كما سبق وطالبت بأن تعمد الحكومة اللبنانية إلى انتهاج سياسة ضرائبية حديثة، سياسة ضرائبية تتوخى العدالة الاجتماعية، فتأخذ الضرائب من القادرين على الدفع لتصرفها في سبيل رفع مستوى معيشة اللبنانيين الذين حتى الآن لم يتوصلوا إلى درجة تمكنهم من تحمل أعباء ضرائب غير مباشرة قد يكون في نية الحكومة أن تفرضها عليهم.

وبهذه المناسبة ألفت نظر الحكومة إلى مسألة هامة، وكنت أود أن يكون معالي وزير التربية حاضراً هذه الجلسة كما أنه كان من واجب جميع الوزراء أن يحضروا جلسة مناقشة موازنة الدولة بصفة عامة، لأنه من واجب الوزير أن يعلم ما سيقوله النواب بشأن هذه الموازنة.

في لبنان أرستقراطية مالية ونحن سائرون إلى أرستقراطية التعليم والثقافية لأنكم، كلكم، لكم أولاد وكلكم تعرفون كم يكلف الولد الواحد في الجامعات وفي التعليم العالي لدرجة أنه أصبح اللبنانيون أمام الأمر الواقع. فمن يريد أن يعلم ابنه تعليماً عالياً يجب أن يكون من فئة الأغنياء أما الفقراء فما من أحد منهم يستطيع أن يدفع نفقات تعليم أولاده في الجامعات، وإذا بقي الأمر

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

سائراً على هذا المنوال سنصل بعد عشر سنوات تقريباً إلى حالة أرستقراية التعليم في لبنان.

إن هذا الأمر خطير جداً يهدد المجتمع اللبناني وعلى الحكومة أن تتدارك هذا الخطر قبل وقوعه.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم اللواء جميل لحود.

جميل لحود: دولة الرئيس، حضرات الزملاء الكرام، أما وقد تتبعنا أرقام الموازنة في السنين الأخيرة فقد تبين لنا على أنها لم تتضاعف بل قد زادت الأضعاف، وهذا دليل على الازدهار الاقتصادي في البلاد وعلى نهج الحكومة الرشيدة بتنفيذ المشاريع الهامة والضرورية في البلاد، وإننا بالواقع لا ننطق إلا بما يوحي به الضمير. فقد لمسنا في السنين الأخيرة تقدماً ملموساً في البلاد من حيث تنفيذ المشاريع الضرورية وأننا نرى أن البلاد بأجمعها أصبحت ورشة عامة وحيثما نذهب ونتجول نرى المعول يضرب والرفش يرفش والخطباء تدشن والمياه تتدفق خاصة في المناطق المتخلفة التي كانت لزمن قريب محرومة، فأجمع الرأي العام على أن هناك عدالة اجتماعية ولم يعد هنالك من مواطنين يقولون أننا لبنانيون بالرغم عنا. وقد جنينا ثمار هذه السياسة الحكيمة في الاستقرار الداخلي، فإننا لم نعد نرى فئات تتذمر من الحرمان وهذا لعمري خير ما عمل في هذه البلاد.

إنما الذي يؤسف له أن بعض المتعهدين يفسدون على الحكومة عملها وكم رأينا من تعهد بقي دون تنفيذ أو دون إكمال وكم من عمل أو مشروع بدىء به ولم يكمل. ثم اضطرت الإدارة أن تحل محل المتعهد لتكمل هذا المشروع، هذا الأمر الخطير الذي نلفت نظر الدولة إليه وهو مراقبة المتعهدين واختيارهم قبل مراقبتهم إن أكثر من واحد منهم نكل بتعهده فاضطرت الدولة لأن تتخذ الإجراءات اللازمة ضده، وفي بعض الأحيان، أن تحل محله في إتمام المشاريع لتنفيذها.

هذه نظرة عامة. ثم مع تحديدنا لعمل الدولة فيما يتعلق بالمناطق المتخلفة لا نرى بداً من لفت نظرها إلى قضايا محلية نحن مسؤولون عنها بالدرجة الأولى. وكلمتي هنا هي تعليق على ما أدلى به حضرة الزميل الكريم الأستاذ وارتكاس شاملیان عن المساكن الشعبية في منطقتي الكرنتينا وبرج حمود وإنني لا أجد ما يعبر عن هذا الأمر أحسن وأبلغ مما أجاد به الزميل المذكور.

ونهر بيروت أيضاً، منبع كل الجراثيم والتذمر، أعرف أن الدولة قد عنيت بهذا الأمر وإصلاح القضية هذه في دور التنفيذ قريباً إن شاء الله. وما أقوله في هذه الناحية أقوله أيضاً في بقية المناطق حيث لا يجد المواطنون البعض منهم، المسكن اللائق بهم، ونخلص إلى القول أن الحكومة في هذا العهد الميمون قامت بما تتطلبه العدالة الاجتماعية وبكل ما يؤول إلى الاستقرار والاطمئنان وإلى إرضاء الفئات والمناطق المختلفة. وإنني بهذه المناسبة ألفت النظر إلى أمر أورده رئيس اللجنة المالية بأن الدولة قد تلجأ في القريب إلى عقد قروض خارجية أو داخلية إنني بديهياً لا أحبذ هذا التدبير وأعتقد أنه بإمكاننا أن نؤمن الاعتمادات اللازمة لتأمين تنفيذ المشاريع وذلك

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

عن طريق تحسين جباية الضرائب التي تعترف الدولة نفسها على أنه يبقى مترتباً في ذمة الأفراد والأشخاص ملايين الليرات دون تحصيل وعن طريق تعديل نظام الضرائب بحيث يتناول أصحاب الثروات الكبيرة لا المواطن الفقير الذي هو بحاجة لقوته اليومي نخلص إلى القول أن نتاج الحكومة كان ازدهاراً واطمئناناً وإننا نوافقها عليه.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد مرشد حبشي.

مرشد حبشي: دولة الرئيس، إنني لا أطلب المستحيل وعلي قبل أن أنتقد مسؤولاً أن أتصور نفسي مكانه إذ لا يمكنه أن يصنع العجائب، وإذا ما تكلمت عما أعيشه وأعلمه من فروق وتقصير في لبنان أعتقد بأن سببه عوامل عديدة مستمرة منذ سنين.

لا أريد أن أقول إن هناك نية لإهمال بعض المناطق كمنطقة بعلبك ـ الهرمل، إنما أريد أن أتكلم بواقع أعيشه وألمسه كل يوم. فبالرغم من تخصيص المبالغ الضخمة والتي نحن مدينون بها لمن يقوم بهذا التخصيص ومن ورائهم النوايا الحسنة نحو المناطق المتخلفة أقول أيها السادة: من ناحية الإفادة، ومن الناحية التطبيقية والتنفيذ أن هذه المشاريع تأتي بفائدة ضيئلة.

مثلاً: مشروع اليمونة، المشروع الهام الذي كلف الدولة الملايين، والذي بدىء بتنفيذه أكثر من ثلاثين سنة، والحكومة تعتني به تباعاً، فهذا المشروع من ناحية الري هو عديم الفائدة تقريباً. لماذا؟ لأنه تنقص هذا المشروع الإدارة والضبط والحزم وقيام المسؤولين بما يتوجب عليهم لقد وزعت مياه الشرب من هذا المشروع على أكثر من أربعين قرية بين كبيرة وصغيرة، قيل بأن هناك مشروع تكرير لمياه الشفة. ذهبنا وسألنا المسؤولين فكان الجواب أن هذا التكرير لنزع الأوساخ والبحص فقط وليس للتعقيم ولقتل الجراثيم. راجعت المسؤولين أيضاً قيل لي: سوف نعمل على إنشاء خزان يكون صالحاً للتعقيم وقتل الجراثيم في مياه الشرب من مشروع اليموني.

عندنا مشروع عيون أرغش أيضاً ومنذ عشرات السنين ونحن نتكلم عن مياه الشرب، الناحية التنفيذية والتطبيق معدومة لأنه ليس هناك من يسهر على الموظف وعلى المهندس حتى يكون عادلاً ومنصفاً ويطبق بالعدل وبالسوية.

في بعلبك مستشفى أنشىء منذ سنوات وما زلنا ننتظر تجهيز هذا المستشفى وافتتاحه.

مئات آلاف الليرات، نشكر أصحاب النوايا والذين يخصوننا بهذه الأموال الضخمة ولكن أين التنفيذ؟

مشاريع دوائر التنظيم المدني لأجل ساحات بعلبك ولأجل مداخل بعلبك. منذ سنين ونرى المسؤولين هناك يتأبطون إضباراتهم قائلين: سننفذ المشروع وسنعمل على تنفيذ جميع مشاريع بعلبك! وإلى الآن لم نر شيئاً.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

في الشؤون، وزارة الشؤون خصص لها ثلاثون ألف ليرة، هذا لا يكفي لشيء، لماذا هذه الثلاثون ألف ليرة؟ أي قيمة لها إذا لم تخصص بمبلغ نصف مليون ليرة؟ لأن هناك حوادث طارئة، كحريق بيادر، والسيول، وهذه الكوارث تحصل غالباً عندنا في مناطقنا.

واقع يستمر كما قلت.

عندما نكبت بعلبك والهرمل وراجع نواب المنطقة يطالبون بالإعاشة لهاتين المنطقتين، فماذا كانت النتيجة؟

إن كمية القمح التي خصصت لبعلبك ـ الهرمل وزعت على جميع المناطق اللبنانية بينما المنطقة المنكوبة هي منطقة بعلبل ـ الهرمل.

في بلدة القاع، ألوف الدونمات من الأراضي الصالحة، وغير المستعملة، تقدمت بمشروع منذ أكثر من سنة ونصف وطلبت من المسؤولين تحضير أراضي هذه القرية مما يوفر لنا اللحوم والزبدة والصوف وما شاكل، وللآن لم نلمس شيئاً عن هذا المشروع.

المدارس والقرى، منذ كنت نائباً أيها السادة، أي منذ ثلاث سنوات ونيف، منطقة قضاء بعلبك محرومة من المدارس اللهم إلا قرى معدومة كدير الأحمر وشمسطار، قيل إن هناك قرى نائية يجب إجراء معاملات لإثبات وجودها لدى وزارة الداخلية. بقيت سنة ونصف أراجع حتى أثبتنا وجود هذه القرى النائية ومنذ ثلاث سنوات ونصف لم يذهب معلم لهذه القرى النائية ومنذ سنة سألت: أين أصبحت هذه القضية؟ فقيل لي بالحرف: إن الوزارة تعمل على تمييز القرى النائية عن غيرها وهذه عملية يستطيع أن يتدبرها القائمقام بتلفون أو أي واسطة إدارية وبمدة وجيزة.

أنا لا أعارض ولكني أقدم أمثلة. فقبل أن أصبح نائباً تمكنت من أن سجل سبعة مدارس بينما لا أقدر على شيء الآن!!

يا دولة الرئيس، إن هناك مشكلة مهمة، أنتم عملتم على تحصين الموظف بإيجاد مجلس خدمة، هذا حسن، نحن نتمنى من صميم قلبنا هذا الشيء بأن يكون للموظف حصانة، ونحن نتمنى أن يدفع للموظف معاشات وافرة، ولكن أي موظف مهما كان شأنه، (وزملائي النواب يعرفون ذلك) لم يعد يبالي بأي نائب وحتى بأي وزير! لماذا؟ لأن الموظف أصبح لا يخشى السلطة.

أخبرني أحد النواب: بأن جسراً لزم وبني، ثم مرت على هذا الجسر بوسطة ملأى بالركاب فتهدم الجسر وكانت النتيجة ثلاثين قتيلاً!! فهذا النائب، نائب أمة، دفع مئتي ليرة للبرقيات والمراجعات إلى أن توصل إلى دائرة التفتيش المركزي فكان الجواب بالحرف: لقد قاصصنا المسؤول الذي استلم الجسر بهذه الحالة العاطلة وغرمناه بمئتي ليرة!

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

هل هذا يجوز؟

إذاً، تحصن الموظف وأهمل الشعب الممثل بنائبه أو وزيره؟

أنا أتمنى على كل نائب أن يذهب معي وأقدم له سيارتي، هناك في قرية الكنيسة محل يقال له الحقنة وهذه بركة تشرب منها الحيوانات، فيذهب أهالي القرية ويجلبون مياه الشرب من الحقنة، ومشروع مياه اليموني بالقرب منهم وللآن لم تعط هذه القرية شيء من تلك المياه!!

هذه هي حالة بعلبك الهرمل!!

حوالي بلدة عرسال قرى عديدة بدون طرقات وقد وضعت مشاريع طرق لهذه القرى وللآن لم تدرس هذه المشاريع.

نحن يا دولة الرئيس، لا نطلب منكم عدل السماء نحن نطلب منكم قليلاً من عدل الأرض. والسلام.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد محمد حمزة.

محمد حمزة: دولة الرئيس، كثرة الزنبق والزهور تخنق الغرفة، عندما تكثر الزهور ويكثر الزنبق ورش البخور مع الحصر تسبب الاختناق!

بعض الأخوان قالوا بالإنصاف والمساواة والعدالة وأنا أقول: إننا محرمون من الإنصاف والمساواة والعدالة!

وأقدم دليلاً واحداً: من أموال الصندوق المستقل لطرابلس ـ صفر. بينما إن بقية المناطق هذا حسابها: المينا ـ صفر. الضنية ـ مليون و٣٣٥ ألف ليرة. شاهد واحد من أربعين أنه ما في مساواة في لبنان، ما في مساواة في لبنان، ما في مساواة في لبنان!!!

نحن يفرض علينا تصديق الموازنة، يفرض علينا تصديق الموازنة، يفرض علينا تصديق الموازنة ولكن عندما نريد تصديق الموازنة نشعر أن شرفنا يخوننا وضميرنا يخوننا وناموسنا يخوننا. والسلام عليكم.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ الشيخ موريس الجميل.

موريس الجميل: دولة الرئيس، حضرات الزملاء الكرام، إذا ألقينا نظرة على أوضاع البلاد وإذا ألقينا نظرة على الدراسات التي قامت بها مجموعة من الخبراء يتبين لنا أن الفاتورة المتوجبة على الدولة لتغطية النواقص الموروثة تقدر في القطاع العام وحده بأربعة مليارات من الليرات اللبنانية.

إذاً طالما لم تسدد هذه الفاتورة، من الطبيعي ومن الطبيعي جداً أن نتألم كلنا ويومياً. عن بعض نواحي النواقص المتعددة والمتنوعة. فماذا كان يتوجب على الدولة عمله أمام هذا الإرث الثقيل.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وأنا أقول مع كل نائب من حضرات النواب الكرام بأن الأوجاع التي نتحسس بها كل يوم هي واقعية وتتطلب علاجاً سريعاً ومع كل واحد منا ملء الحق، ولكن إذا ألقينا نظرة على ما قامت به الدولة منذ بضع سنوات حتى الآن وبنوع خاص في هذا العهد بالذات، يتبين لنا أنها طبقت القواعد السليمة في تحقيق المتوجبات فقررت أولاً: أن تبنى الركائز الأساسية لكافة أنحاء البلاد، فماذا كان على الدولة أن تفعل؟ هل كان عليها أن ترش الرماد في العيون أم أن تقوم بما هو مفروض عليها، وأن تتحلى بالجرأة والشجاعة فتقوم بهذا البرنامج الغير مرضى عادة كعلاج سريع للأوجاع. إنما يسكن الأوجاع العلاج الحقيقي الأساسي الجذري، فرأت بأن تحصر المواضيع وأن تحدد المعطيات فاستقدمت جمهرة من الخبراء أوضحت النواقص في الأجهزة الرئيسية وكان البرنامج العملي أولاً بتعميم المياه في كافة أنحاء البلاد. وثانياً إيصال الطاقة الكهربائية إلى جميع أنحاء البلاد. وثالثاً تحقيق شبكة الطرقات لكافة أنحاء البلاد. وهذه الأعمال هي التي تعتبر في المرحلة الأولى الأعمال الأولية لتجهيز البلاد.

إن البلاد بحاجة لأن تسمع بعض الأشياء الجدية، ولأنها بحاجة لأن تعرف وتتفهم ماذا يقوم في البلد من الأعمال الحقيقة التي ستسمح لجميع المواطنين بزيادة نشاطاتهم. لماذا ينجح اللبناني عندما يذهب إلى الخارج، ويزدهر ويثري، ولماذا، هنا في لبنان نفس اللبناني بنفس العبقرية لا يتسنى له أن ينمو؟ الفرق، هو أن في البلاد الأخرى تجهيزاً ركائزياً أساسياً يمكن أن يركن إليه النشاط الخاص، وعندنا للأسف، الجهاز الرئيسي غير متوفر إذا عدنا إلى المواضيع الجدية يتبين بأن في هذه الفترة الأخيرة لتاريخ البلاد وبعهد مجلسكم بالذات وبمؤازرتكم وبتفهمكم للأمور وبالرغم من بعض المناقشات التي لا بد منها لأن النائب مضطر وهذه وظيفته أن يتكلم وأن يبحث في مجلس النواب لقد ساهمتم مساهمة فعلية وأنتم من صميم الدولة وعندما أتكلم عن الدولة لا أعني الدولة بحد ذاتها ولا أية حكومة ولا أي شخص أو ظرف. أنتم من صميم الدولة والأجهزة الرئيسية في الدولة ولو لم تتفهموا هذه الأمور وتساهموا فيها عملياً بمواقفكم في المجلس وسمحتم بتصويتكم على المشاريع التي مكنت من تأمين تنفيذ الأشغال، لما كنا قد رأينا اليوم في البلاد هذه الحركة التجهيزية. ولا أقول الازدهار لأننا بنظري، لم نصل بعد إلى حد الازدهار، ولكن الأعمال التجهيزية المرموقة هي التي ستخولنا الدخول في دور ازدهار حقيقي شامل لا ازدهار قطاعات معينة لفئات معينة.

إذاً، إذا اطلعنا على بعض الأرقام لوجدنا أنه إذا كان في الماضي رجل على عشرة تصل إليه المياه للشرب فاليوم أصبح أربعة على عشرة. وهذا نمو عظيم جداً. نسبة إلى البلدان الأخرى التي يسمونها البلدان المتقدمة.

وإذا ألقينا نظرة على الحقل الكهربائي لوجدنا أنه كان أقل من واحد على عشرة تصل إليه الكهرباء والآن وصلنا تقريباً إلى النصف.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وإذا تابعنا العمل بذات السرعة التي نسير فيها حالياً لغاية سنة ١٩٦٧، نرى أن نسبة توزيع الماء والكهرباء في البلاد ترتفع إلى عشرة على عشرة.

وبذلك نكون في سنة ١٩٦٧ قد انتهينا من التجهيز العام، وهذا شيء عظيم جداً، إلا أنه تتبقى في بعض المناطق بالنظر إلى بعض الحزبيات أوضاع توجب الصرخة في الندوة.

حضرات الزملاء الكرام، أرجو أن نكون عادلين مع أنفسنا لأن الشعب اللبناني سيحاسب ليس فقط الحكام الجالسين على مقاعد الحكم ولكن الحكام أيضاً الجالسين على مقاعد المجلس النيابي ويجب أن نكون عادلين وأن نعترف بما قامت به الدولة وبما حققته في جميع الحقول منها الحقول المادية، وقد تكلمت عن البعض منها، وهي الحقل التجهيزي الركائزي الأول المادي. ولكن في الحقل الإداري أيضاً قامت الدولة وساهم بذلك كثير من الجالسين حالياً في كرسي المعارضة بوضع الأسس النظامية التقنية الدقيقة في تجهيز الإدارة.

ففي الحقل التجهيزي أصبحت الدولة على طريق الدولة، يعني لا يمكن أن تبني دولة بكاملها وأن تنمو وأن تصل إلى أقصى حد إلى الذروة في التنظيم. والدقة إلا مع السنوات. أما ما حصلنا عليه حتى الآن فيمكننا القول، استناداً إلى آراء زائرينا الأغراب بأننا قد تقدمنا تقدماً محسوساً كبيراً وابتدأنا نشعر بالنتائج.

الرئيس: أرفع الجلسة على أن تعقد نهار الخميس القادم الساعة الحادية عشرة قبل الظهر لمتابعة مناقشة الموازنة بصورة عامة.

فرفعت الجلسة في تمام الساعة الثانية بعد الظهر بعد أن تقرر يوم الخميس في ٣٠ كانون الثاني ١٩٦٤ الساعة العاشرة صباحاً موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

رئيس المجلس

كامل الأسعد

أمينا السر

هاشم الحسيني وفؤاد نفاع

مدير عام المجلس النيابي

الإمضاء: رياض ارسلان

رئيس دائرة المحاضر

الإمضاء: مارون كوكباني

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher